

اعتبار اجراءات منع الشخصيات الوطنية من تبادل الزيارات في كل من الضفة والقطاع « خطأ سياسيا جديدا ، سيطبع هذه المرحلة للتفريق بين الضفة والقطاع ، وخاصة اجتماعات مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية في كلا المنطقتين » (هآرتس ، ١٩٨٠ / ١ / ٢١) .

ورغم كل اجراءات العرقلة الاسرائيلية ، فقد عقد مؤتمر للوحدة الوطنية في قطاع غزة ، حضره اكثر من ١٢٠ شخصية وطنية من رؤساء البلديات ، والمنظمات ، والمؤسسات من جميع انحاء القطاع . ودعا المجتمعون الى اقامة « جبهة وطنية قوية ضد محاولات تنفيذ فكرة الحكم الذاتي » (دافار ، ١٩٨٠ / ١ / ٢٢) . وانتشلت لجنة دائمة للقيادات العربية في القطاع ، لكي تعمل بالتعاون مع لجنة التوجيه الوطني لسكان الضفة الغربية » (المصدر نفسه) .

وكان المؤتمر ، عبارة عن تظاهرة وطنية ، اظهر مدى قوة التلاحم بين ابناء الشعب الواحد ، والوقوف الموحد الحاسم ضد محاولات الدس والتحريض . والجدير نكره . ان المؤتمر عقد بناء على خلفية الاحداث الاخيرة المؤسفة التي وقعت في قطاع غزة ، واشترك فيه كل من الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس جمعية الهلال الاحمر في القطاع ، والشهيد محمد عواد رئيس كلية الأزهر . وادان البيان الختامي للمؤتمر ، اعمال الحرق والتدمير التي تعرضت لها جمعية الهلال الاحمر في غزة ، واستنكر هذا العمل المنافي للاخلاق الوطنية والتقاليد ، وكافة التعاليم الدينية . واكد المؤتمر ان جمعية الهلال الاحمر هي مؤسسة وطنية وانسانية يجب دعمها واعادة بنائها . (نص البيان في وفا ، ١٩٨٠ / ١ / ٢٢ ، ص ٦٥) .

وفي الاطار نفسه ، تردد في القدس ان بعض الشخصيات من الضفة الغربية المقربين للحكم الاردني سيبدرون لاقامة لجنة تدعى « لجنة المصالحة الوطنية ، سيتمثل فيها اعضاء من كل الهيئات السياسية القائمة في الضفة الغربية » (دافار ، ١٩٨٠ / ١ / ٢٨) .

واضافت المصادر ان قيام لجنة المصالحة جاء على خلفية المصالحة بين « الزعامات المتنافسة في قطاع غزة التي شكلت اخيرا بلجنة مشتركة . واذما قامت لجنة المصالحة في الضفة الغربية فانها ستضم الى جانب رؤساء البلديات ، اعضاء من اليسار وممثلين اخرين للمؤسسات الاسلامية في

اجراء الانتخابات في يوم واحد ، وبذلك « يضطر السكان للاشتراك في انتخابات مجلس الحكم الاداري الذاتي » (هآرتس ، ١٩٨٠ / ١ / ٢٤) . وهذا الامر مرتبط بتوقعات الاسرائيليين لتناجج مباحثات الحكم الذاتي ، وهم ينتظرون الفرصة المناسبة لفرض مشروع الحكم الذاتي على السكان . ودعا خلف السكان الى اعلان تضامنهم ، ووحدتهم الوطنية ازاء هذه المشاريع الاسرائيلية .

ورفض بسام الشكعة ، رئيس بلدية نابلس ، اية انتخابات للمجالس البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، اذا كانت تؤدي خدمة لاهداف الاحتلال لفرض ما يسمى بالحكم الذاتي على المواطنين . وبحسب توقعات الشكعة فان السلطات الاسرائيلية ستلجأ الى تأجيل الانتخابات البلدية لان الناخبين سوف يؤيدون « المرشحين المعارضين لسياسة ما يسمى بالادارة الذاتية ، واتفاقيات كامب ديفيد التي لاتحقق الحد الأدنى لاهداف وتطلعات الشعب الفلسطيني » (وفا ، ١٩٨٠ / ١ / ٢٠ ، ص ٩) . واكد الشكعة ان الشعب الفلسطيني يؤمن بوحدته حفاظا على شخصيته القومية ، ولن تستطيع كافة العوامل والمؤثرات الخارجية ان تحرفه عن مسيرته ، وان الشعب الفلسطيني لن يبخل بأي شيء في سبيل تحقيق اهدافه وغاياته الوطنية المشروعة .

وتوقع هاشم الصالح ، رئيس بلدية طوباس ، تأجيل الانتخابات البلدية ، لان سلطات الاحتلال تخشى ان تاتي نتائج الانتخابات القادمة « بعناصر اكثر تصلبا وتطرفا في مقاومة الاحتلال ومشاريعه المطروحة » (الدستور ، ١٩٨٠ / ١ / ٢٤) . واذاف ، ان مشروع الحكم الذاتي مرفوض من الشعب الفلسطيني ، وقد اعترف الجنرال داني ماط ، المنسق العام السابق لشؤون الضفة الغربية ، انه لا يوجد اي شخص يقبل حتى التحدث عن مشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية .

التأكيد على الوحدة الوطنية وفي هذا

السياق تحاول السلطات الاسرائيلية اقامة فاصل ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، بمنع اللقاءات والاجتماعات التضامنية المشتركة . وتنفيذا لهذه السياسة ، فقد منعت سلطات الاحتلال يومي ١٩ و ٢٠ / ١ / ١٩٨٠ وفود الضفة الغربية من الوصول الى قطاع غزة للمشاركة في اجتماع تقرر عقده للتضامن مع سكان القطاع ، ضد الاعتداءات الاخيرة التي وقعت على بعض المؤسسات الوطنية هناك . ويمكن